

قرار رقم (٥ - ٦) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص لرجال شرطة أسوان

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية العامة للتأمين رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٠ بقبول تسجيل
صندوق التأمين الخاص لرجال شرطة أسوان برقم (٩٦) .
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٥/٩/٢٠١٢
بالموافقة على تعديل لائحة النظام الأساسي اعتباراً من تاريخ صدور قرار الهيئة .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم

٦٨٣ لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ باقتراح اعتماد التعديل
المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١٣/٧/٤ ٤٦٠٧٦



قـرـر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادتين رقمي (١/١ ، ٦) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والمواد (٢ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٨) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة (٢) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (١ ، ٢ ، ٤) من الباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية :

الباب الثاني : (الاشتراكات شروط والعضوية)

مادة (١) :

يشترط في العضو ما يلي :

١- أن يكون من العاملين بمديرية الأمن بمحافظة أسوان والجهات التابعة لها .

مادة (٦) : زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهي للخدمة (الكلية - الجزئية) .

٤- النقل (الإجباري - الاختياري) .

٥- الاستقالة من الخدمة .

٦- الفصل من الخدمة .

(ب) انتهاء العضوية من الصندوق بسبب :

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على

تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي .

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول

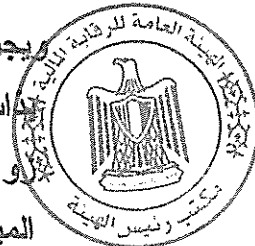
خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية .

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت صفة عضويته واعتباره عضواً

إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ

زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضوية خمس سنوات على أن يقوم بـ

الميزة التأمينية السابق صرفها له وسداد جميع الاشتراكات المستحقة عليه



٤٦٠٧٦

المقر الرئيسي : القرية الذكية، مبنى ١٥ - ٨٤ ب
الكيلو ٢٨ طريق مصر/ اسكندرية الصحراوي
محافظه الجيزة، الرمز البريدي : ١٢٥٧٧

- (د) يتم تحصيل معدل فائدة ٥% على القرض مقدماً .
- (هـ) يتم سداد الأقساط اعتباراً من الشهر التالي لمنح السلفة ولا يجوز صرف سلفة جديدة إلا بعد سداد السلفة السابقة .
- (و) يخصم قيمة ما يتبقى على العضو من سلفيات من مستحقاته في حالة انتهاء الخدمة .
- ٧- ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق .
- ٨- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

مادة (٦) مكرر) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط لتصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

مادة (٨) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية هو ١٥% من جملة الاشتراكات السنوية .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

- يحفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:-
- ١- سجل العضوية .
 - ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
 - ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها .
 - ٤- سجل الإيرادات .
 - ٥- سجل الاشتراكات .
 - ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
 - ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .



٤٦٠٧٦

٨- سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات وعلى أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (١) :

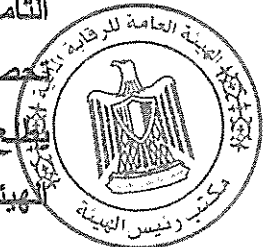
يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أي من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر قانوناً عن كل شهادة .

مادة (٢) :

يؤدى الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد فى الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٤) :

على المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها الى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر قانوناً عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .



٤٦٠٧٦ ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٣) للباب الأول ومادتين جديدتين برقمي (٤ ، ٥)

لللباب الثامن (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) ومواد جديدة بأرقام (٥ ، ٦

٦ ، ٧) للباب التاسع (أحكام عامة) نصوصها كالتالى :

الباب الأول :

مادة (٣) :

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

- (أ) إجمالي الاشتراكات المسددة بإجمالي الاشتراكات المسددة من العضو .
- (ب) مدد الاشتراك بالصندوق بالمدد المسدد عنها الاشتراكات الشهرية .
- (ج) العجز الكلي (أو الجزئي) المستديم المنهي للخدمة بأنه العجز المنهي للخدمة وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والعمل المعمول بها في مصر .

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة للاتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٥) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب التاسع : (أحكام عامه)

مادة (٥)

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٦) :

بمقتضى أحكام المادة (٥) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة



٤٦٠٧٦

للمعاملات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها
بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .

مادة (٧) :

يرجع في شأن تعريف قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها
من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري (وملاحقه إن
وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق .

مادة (٢) : تسري التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها
السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د/ محمد معيط
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦



٤٦٠٧٦

QF-762-02

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق

التأمين الخاص لرجال شرطة أسوان

وفقاً لقراري الهيئة رقمي (٦٠٤ / ٦٠٥) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالي				
<u>الباب الأول :</u> <u>مادة (٣) :</u> في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ : أ) إجمالي الاشتراكات المسددة بإجمالي الاشتراكات المسددة من العضو . ب) مدد الاشتراك بالصندوق بالمدد المسدد عنها الاشتراكات الشهرية . ج) العجز الكلي (أو الجزئي) المستديم المنهي للخدمة بأنه العجز المنهي للخدمة وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والعمل المعمول بها في مصر . <u>الباب الثاني : (الاشتراكات شروط والعضوية)</u> <u>مادة (١) :</u> يشترط في العضو ما يلي : ١- أن يكون من العاملين بمديرية الأمن بمحافظة أسوان والجهات التابعة لها . ٤- الحد الأقصى لسن الانضمام ٣٦ سنة ويجوز قبول أعضاء جدد يزيد سنهم عن هذا الحد بشرط سداد رسم عضوية إضافي كمضاعف لأجر الاشتراك في تاريخ الانضمام وفقاً للجدول التالي : <table border="1"> <tr> <td>السن (بالسنوات)</td><td>رسم العضوية الإضافي (بالجنيه)</td></tr> <tr> <td>٣٧</td><td>٢٣,٥٠</td></tr> </table>	السن (بالسنوات)	رسم العضوية الإضافي (بالجنيه)	٣٧	٢٣,٥٠	<u>الباب الأول :</u> <u>مادة (٣) :</u> * لا توجد . <u>الباب الثاني : (الاشتراكات شروط والعضوية)</u> <u>مادة (١) :</u> يشترط في العضو ما يلي : ١- أن يكون من العاملين بمؤسسة الشرطة . ٤- الا يزيد سنه عند الانضمام عن ٤٠ سنه باستثناء الأعضاء المؤسسين .
السن (بالسنوات)	رسم العضوية الإضافي (بالجنيه)				
٣٧	٢٣,٥٠				



٤٦٠٧٦

٦٠,٦١	٣٨
٩٧,٨٧	٣٩
١٣٥,٢٦	٤٠
١٧٢,٧٣	٤١
٢١٠,٢٩	٤٢
٢٤٧,٩٠	٤٣
٢٨٥,٥٦	٤٤
٣٢٣,٢٤	٤٥
٣٦٠,٩٦	٤٦
٣٩٨,٧٠	٤٧
٤٣٦,٤٨	٤٨
٤٧٤,٢٨	٤٩
٥١٢,١٣	٥٠
٥٥٠,٠٣	٥١
٥٨٨,٠٢	٥٢
٦٢٦,١١	٥٣
٦٦٤,٣٤	٥٤
٧٠٢,٧٥	٥٥
٧٤١,٤٠	٥٦
٧٨٠,٣٦	٥٧
٨١٩,٧٠	٥٨
٨٥٩,٥٤	٥٩



٤٦٠٧٦

- يحسب السن عند الالتزام بالفرق بين تاريخ
- الالتزام وتاريخ الميلاد .
- تحسب كسور السنة نسبياً .

مادة (٣) :

يكون الاشتراك الشهري للعضو (٢ جنيهه)
جنيهان خصماً من المرتب .

مادة (٦) :

تزال صفة العضوية فى الاحوال الآتية :-

- ١- الوفاة .
 - ٢- الاستقاله من الصندوق .
 - ٣- اذا فقد شرط من شروط العضويه .
 - ٤- الفصل اذا اتى عملا من شأنه ان يلحق
بالمؤسسة ضررا ماديا .
 - ٥- اذا استغل انضمامه للصندوق لغرض شخصي .
- ويجوز لمجلس الادارة قبول اعادة العضوية
للعضو المفصول واعتباره عضوا مستجدا اذا
زالت اسباب الفصل .

مادة (٣) :

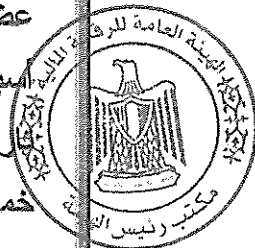
اشترك شهري بواقع خمسة جنيهات خصماً من
المرتب .

مادة (٦) : زوال صفة العضوية :

تزال صفة العضوية فى الحالات الآتية :

- (أ) انتهاء الخدمة بسبب :-
- ١- بلوغ سن التقاعد القانونية .
- ٢- الوفاة .
- ٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) .
- ٤- النقل (الإجبارى - الإختيارى) .
- ٥- الاستقاله من الخدمة .
- ٦- الفصل من الخدمة .
- (ب) انتهاء العضوية من الصندوق بسبب :
- ١- الاستقاله أو الانسحاب من الصندوق .
- ٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس
إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابى يثبت فيه
ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى .
- ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب
موصى عليه بعلم الوصول خلال مدة لا تجاوز شهراً
من تاريخ زوال صفة العضوية .

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذى زالت صفة
عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت
أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من
تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضوية
خمس سنوات على أن يقوم برد الميزة التأمينية
السابق صرفها له وسداد جميع الاشتراكات
المستحقة عليه مثمرة بمعدل استثمار سنوى طبقاً
للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة



٤٦٠٧٦

أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .

الباب الثالث (المزايا)

تصرف المزايا في الحالات التالية :

أولاً : المزايا التأمينية

١- تسعمانة جنيته في حالة انتهاء الخدمة ببلوغ سن التقاعد القانونية .

٢- ألف ومائتي جنيته في حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلي المستديم .

٣- في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تعادل ٥٠% من الميزة المستحقة في حالة العجز الكلي المستديم أو يعامل معاملة العضو المستقيل أيهما أفضل له .

٤- في حالة انتهاء الخدمة بسبب الفصل أو الاستقالة أو النقل :

يرد للعضو ٨٠% من إجمالي الاشتراكات المسددة بعد خصم كافة المزايا الاجتماعية التي حصل عليها .

٥- في حالة انتهاء الخدمة بسبب :

أ- النقل خارج عمل الشرطة بقرار من سلطة عليا

التي يطلب من العضو .

ب- المعاش المبكر اعتباراً من سن ٥٥ سنة فأكثر .

ج- انتهاء الخدمة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية .

د- يرد للعضو الاشتراكات المسددة .

٦- في حالة انتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة من الصندوق :

الباب الثالث - المزايا

(أ) تصرف المزايا المالية الآتية في الأحوال المبينة فيما يلي :

(١) ٥٠٠ خمسمائة جنيته عند بلوغ العضو سن التقاعد القانونية .

(٢) ٦٠٠ (ستمائة جنيته) عند وفاته العضو أو عجزه (عجز كلي مستديم منهي للخدمة) قبل بلوغ سن التقاعد القانونية .

(٣) في حالة انتهاء خدمته بسبب العجز الجزئي المستديم المنهي للخدمة يتم صرف الاشتراكات المسددة بحد أقصى ٣٠٠ جنيته ثلاثمائة جنيته .

(٤) ١٢٠ جنيته (مائة وعشرون جنيهاً) عند وفاته زوجه العضو بشرط أن تكون بعصمته عند الوفاة .

(٥) ٦٠ ستون جنيهاً تدفع عند وفاته أحد الوالدين بشرط الإعالة .

(٦) ٣٠ ثلاثون جنيهاً تدفع عند وفاته أحد أولاد العضو يزيد عمره عن سنه وأقل من خمس سنوات .

(٧) ٦٠ جنيته (ستون جنيهاً) تدفع عند وفاته أحد أولاد العضو عمره خمس سنوات فأكثر .

(٨) في حالة انتهاء خدمته بالاستقالة أو لاي سبب آخر يصرف للعضو ٤٠% من مجموع الاشتراكات المسددة .

(ب) القروض :

يتم صرف قروض للأعضاء وفقاً للضوابط الآتية :

(١) الحد الأقصى لقيمة القرض ١٥٠ (مائة وخمسون جنيهاً) .

(٢) يتعهد العضو بسداد قيمة القرض خصماً من المرتب . .

(٣) يسدد القرض على أقساط شهرية بحد أقصى ١٢ شهراً .

(٤) يتم تحصيل معدل فائدة ٥% على القرض مقدماً

(٥) يتم سداد الأقساط اعتباراً من الشهر التالي لمنح السلفه ولا يجوز صرف سلفه جديده الا بعد سداد السلفه السابقه .

(٦) يخصم قيمه ما يستحق على العضو من سلفيات من مستحقاته فى حالة انتهاء الخدمة .

يرد للعضو ٨٠% من إجمالي الاشتراكات المسددة.

٨- في حالة الإعارات أو الأجازات بدون مرتب :

يلتزم العضو بسداد قيمة الاشتراكات المحددة طبقاً لهذا النظام مقدماً سنوياً وفي حالة التأخير يتم تطبيق أحكام النظام الأساسي للصندوق وفي حالة الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب قبل أن يسدد العضو التزاماته السنوية للصندوق تصرف المزايا التأمينية طبقاً للنظام الأساسي بعد خصم الاشتراكات المستحقة مضافاً إليها عائد استثمار لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية .

٩- في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

ثانياً : الإعانات الاجتماعية

١- مائتين وأربعون جنيهاً في حالة وفاة زوجة العضو.

٢- مائة وعشرون جنيهاً في حالة وفاة أحد الوالدين.

٣- ستون جنيهاً في حالة وفاة أحد الأبناء يزيد عمره عن سنة وأقل من خمس سنوات .

٤- مائة وعشرون جنيهاً في حالة وفاة أحد الأبناء إذا كان عمره خمس سنوات فأكثر .

ثالثاً : أحكام عامة :

١- يحق للأعضاء الجدد الاستفادة من مزايا النظام خلال عام من تاريخ التعيين بنفس مزايا وشروط العضو المؤسس .



٤٦٠٧٦

٢- يجب مرور عام كامل على اشتراك العضو للتمتع بمزايا النظام ، وفي حالة وفاة العضو خلال هذا العام يوقف سداد الأقساط الشهرية مع استحقاقه المزايا التي يكفلها النظام عقب مرور عام كامل على الاشتراك .

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك من الأغراض فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري .

مادة (٦) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :-

١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

٢- ١٠% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة عن ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

٣- ٢٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك .

مادة (٦) :

توظف أموال الصندوق على الوجه التالي :

١- ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة منها.

٢- ١٥% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

٣- ٢٥% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .

٤- ألا تزيد قيمة السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .

٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة



١٠

والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن
جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .

٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة
داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على
٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة
الهيئة.

٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء
وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية
المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق
وقت الموافقة على منح القرض وتصرف وفقاً
للمواظبات الآتية :

(أ) الحد الأقصى لقيمة القرض مائة وخمسون جنيهاً .
(ب) يتعهد العضو بسداد قيمة القرض خصماً من
المرتب الشهري .

(ج) يسدد القرض على أقساط شهرية بحد أقصى ١٢
شهرًا .

(د) يتم تحصيل معدل فائدة ٥% على القرض مقدماً .
(هـ) يتم سداد الاقساط اعتباراً من الشهر التالي لمنح
السلفة ولا يجوز صرف سلفة جديدة إلا بعد سداد
السلفة السابقة .

(و) يخصم قيمة ما يتبقى على العضو من سلفيات من
مستحقاته في حالة انتهاء الخدمة .

٧- ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو
الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك
المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات
لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال
الصندوق .

٨- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع

داخل البلاد بشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على
٣% من جملة أموال الصندوق .

٦- ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى
البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزي
المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى
أحد البنوك على ١٠% من جملة أموال
الصندوق.

٧- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى
توافق عليها الهيئة .



٤٦٠٧٦

الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

مادة (٦ مكرر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

مادة (٨) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية هو ١٥% من جملة الاشتراكات السنوية .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:-

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقيده به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التى تطرأ عليها .
- ٤- سجل الإيرادات .
- ٥- سجل الاشتراكات .
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .
- ٨- سجل قروض الأعضاء .

مادة (٦ مكرر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد المصارف بجمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة اموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الاحوال التوقيع من رئيس مجلس ادارة الصندوق وامين الصندوق والسكرتير مجتمعين .

مادة (٨) :

يجب الا تزيد نسبة المصروفات الادارية عن ١٠% من جملة الاشتراكات السنوية .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتقيده به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التى تطرأ عليها .
- ٤- سجل الإيرادات .
- ٥- سجل الاشتراكات .
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .
- ٨- سجل سلفيات الاعضاء .



يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات وعلى أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٥) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .

الباب التاسع : (أحكام عامه)

مادة (١) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة ويكون لممثلي

ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل .

ويجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وادماج سجلات الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك بعد موافقة الهيئة على ذلك .

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) : لا توجد

مادة (٥) :

لا توجد

الباب التاسع : (أحكام عامه)

مادة (١) :

يحظر على إدارة الصندوق ان تنشر اى بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة الا اذا كانت مطابقة للصورة التى قدمت بها هذه

الصندوق أو أي من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر قانوناً عن كل شهادة .

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة ووفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٤) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر قانوناً عن كل نسخة ويجوز لأي عضو في الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

مادة (٥) :

يجوز قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٦) :

بمقتضى أحكام المادة (٥) من القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل

البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو احد أعضائه الحق في طلب شهادات عن تلك البيانات من الهيئة نظير سداد رسم قدره اربعمائة مليم عن كل شهادة .

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة المصرية العامة التأمين رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع واحد في الالف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وقيمة مساهمة جهة العمل التابع لها الاعضاء وذلك في موعد غايته شهر فبراير من كل عام .

مادة (٤) :

على المسؤولين عن ادارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى المادة ١٤ من قانون صناديق التأمين الخاصة تسلم نسخة منها الى من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل مائة مليم عن كل نسخة ويجوز لاي عضو في الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

مادة (٥) : لا توجد

مادة (٦) : لا توجد



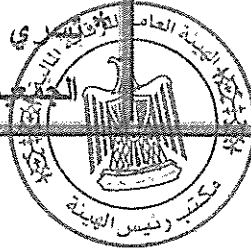
٤٦٠٧٦

البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة
للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس
الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء
الاكتواريين .

مادة (٧) :

يرجع في شأن تعريف قيم الاشتراكات السنوية وقيم
المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في
هذا النظام إلى التقرير الاكتواري (وملاحقه إن وجدت)
وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق .
هذه التعديلات اعتباراً من التاريخ الذي أقرته
الهيئة العمومية .

مادة (٧) : لا توجد



٤٦٠٧٦